

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة العاشرة

بانكوك، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى مع مجموعة من كبار الاقتصاديين

"توجهات التجارة والتنمية للقرن الحادي والعشرين: المنظور الأكاديمي"

موجز

من إعداد أمانة الأونكتاد. والموجز ليس وثيقة رسمية

تمثل الحدث الافتتاحي للأونكتاد العاشر في بانكوك يوم ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠، في المائدة المستديرة رفيعة المستوى مع أكاديمين بارزين قدموا أفكارهم بشأن النجاحات والاختناقات في الخمسين سنة الماضية، وتداعياتها على الاستراتيجيات الإنمائية والترتيبات والمنظمات الدولية، بما في ذلك دور الأونكتاد.

وفي معرض افتتاحه للمائدة المستديرة المعنية بتوجهات التجارة والتنمية للقرن الحادي والعشرين، ذكر الأمين العام للأونكتاد، السيد روبنز ريكوبيرو أن قضية ما إذا كان التحرك صوب تجارة أكثر حرية وعلى أساس غير تمييزي، يتمشى مع التطلعات الإنمائية للبلدان الفقيرة، وهو الأمر الذي مازال يغضب الرأي العام اليوم. وقد بدا ذلك واضحاً من المظاهرات العامة في سياتل باسم "التنمية" أو "البيئة"، والمضادة لمنظمة التجارة العالمية، التي تعاون الحكومات الأعضاء على التفاوض بشأن المزيد من تحرير التجارة.

ولقد ظهرت القضية الأساسية للتجارة مقابل التنمية على السطح في وقت مبكر يعود إلى ١٩٤٧، في مناقشات جنيف التحضيرية لمؤتمر التجارة في هافانا. ففي ذلك الوقت، احتجت البلدان النامية بأن عوامل اللاتناظر في الهيكل الاقتصادي تتنافى مع النظم التجارية التي أُلقت بمسؤوليات متساوية على عاتق جميع البلدان. واليوم، فعوامل اللاتناظر هذه لم تختف؛ بل بالأحرى تفاقمت من جراء عملية العولمة. وقد أوضحت الأزمة المالية العالمية، التي بدأت في تايلند في تموز/يوليه ١٩٩٧، أن التجارة والتحرر المالي المتزامنين قد يكون لهما أشد العواقب غير المتوقعة، التي تؤثر عكسياً على البلدان النامية فقط.

ويعتقد السيد ريكوبيرو أن الوقت قد حان لإمعان النظر مرة أخرى في قضية التجارة والتنمية، والتساؤل عما إذا كان من الممكن إيجاد توجهات جديدة من أجل هدف التوفيق بين التحرر التجاري المتعدد الأطراف وبين التنمية الناجحة للبلدان التي تتطلع إليها. وقال إنه يمكن إثراء العمل الرسمي للمناقشات الدولية الحكومية داخل الأونكتاد العاشر بطرق عدة، وذلك بأن يشارك في أعماله الشركاء غير الحكوميين الذين يتعاون معهم الأونكتاد بصورة منتظمة. ومن ثم، فقد تم دعوة حفنة من طليعة الخبراء في المجتمع الأكاديمي للمفكرين في مجال التنمية، من أجل القيام بدراسة تقييمية لكيفية مواجهة القرن الجديد، وتسليط الضوء على رسائل السياسات التي ستعطي التوجه السليم نحو هدف الأونكتاد - التجارة والتنمية الأكثر حرية. وقال إن كل خبير يأتي بمنظوره، ومن غير المرجح أن يوافق الأونكتاد على ما يقوله؛ وبالنسبة لبعض النقاط، فالخبراء أنفسهم يختلفون في الرأي، وهم سيفعلونه ذلك دائماً. ومع ذلك، ستنبثق بعض المواضيع المشهودة وستتردد أصداؤها طوال مناقشات هذا المؤتمر، ولمدة السنوات الأربع القادمة.

أطروحات أعضاء فريق الخبراء

الاستاذ برنار شافانس (جامعة باريس - فرنسا) تناول مسألتين هما: أولاً، الدروس المستفادة من المواجهة بين النظامين الاقتصاديين الرئيسيين - الرأسمالية والاشتراكية - في القرن العشرين؛ والثانية، الدروس التي يمكن أن نتعلمها من التحول اللاحق على الاشتراكية في العقد الماضي. ولاحظ أن الرأسمالية والاشتراكية تتعارض كل منهما مع الأخرى في حين أنهما أثرا بالتبادل على الطريقة التي استحدثاها. وقال، فإذا ما كانت الاشتراكية قد أخفقت، فإن هذا يتعلق بأهدافها المعلنة، وهي اللحاق بالبلدان الرأسمالية المتقدمة وإدراكها عن طريق نظام اقتصادي متقدم.

ويمكن أحد الأسباب الرئيسية لاختفاق الاشتراكية في عجز الدول الاشتراكية عن التأقلم مع التغيير وفي العقبات المنهجية أمام الابتكار. وأضاف أنه مع ذلك، وفي حين أن الحكم التاريخي هو أن الرأسمالية قد انتصرت، فإن محصلة القرن العشرين هي في الحقيقة متناقضة: فقد اقترن التقدم الهائل بتخلف متواصل للبلدان الفقيرة إزاء البلدان الأغنى. وأوجه القصور الرئيسية الثلاثة الملازمة للرأسمالية، والتي سلط عليها كينيس الأضواء، قد أثبتتها التجربة وهي عدم الاستقرار، والتفاوت الاجتماعي والبطالة. وشدد الاستاذ شافانس على أن الكفاءة والانصاف

والتضامن والحرية لا تتطابق تماماً: فهي تعني ضمناً الورطات والحلول الوسط والمعادلات. وما زال هذا التقدير الكينيسي للرأسمالية مطبق حتى اليوم، وبعد انهيار الاشتراكية غريمته.

وذكر ثلاثة دروس يمكن استخلاصها من تجربة العقد الماضي: أحدها أن أي نظرة اقتصادية بحتة هي نظرة ضيقة جداً. فقد أظهرت التجربة أن الترابط بين الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يقع في قلب وصميم تغيير النظام ويحدد شرعيته وقابليته للاستدامة على السواء. ويتعلق الدرس الثاني بتنوع مسارات التحول والتغيير، مثل المسار الاجتماعي الذي يركز على أوروبا والذي ينتهج في أوروبا الوسطى، والكساد زائد أزمة الدولة الذي تعاني منه روسيا، والمسار التدريجي للنمو العالي الذي تتبعه مثلاً الصين. وقال، وعلى هذا فليس هناك طريقة واحدة للتحول والتغيير.

ويتصل الدرس الثالث بدور الدولة في الانتقال الناجح وضرورة مشاركتها النشطة في عملية التحول. واختتم حديثه قائلاً إن الاتفاق على القواعد التي وضعتها الهيئات الشرعية، وكيفية تطبيقها، وعلى مختلف أصعدة الاقتصاد والمجتمع، يعتبر ضرورة أساسية.

أما السيدة كارلوتا بيريز (خبيرة استشارية مستقلة، كراكاس، وزميلة شرف للبحوث في جامعة ساسكس، المملكة المتحدة) فقد ذكرت أن التنمية تتمثل في اكتساب واقتناء القدرات التكنولوجية. وبما أن مجتمع المعرفة قد بدأ يتشكل في عالم اليوم، فثمة ثلاثة دروس أساسية تتعلق بالتنمية.

الأول، السياسات الإنمائية الناجحة كانت وما زالت هي العمليات الناجحة للتنمية التكنولوجية، التي تستلزم بذل جهود مكثفة للسيطرة على التكنولوجيا. وقد كانت هناك أساساً عمليات تعلم ناجحة مع القدرة على التعديل والتكيف والتحسين وربما ابتكار تكنولوجيات أجنبية بصورة جذرية. وقد أظهرت تجارب اليابان، والاقتصادات الأربعة الصناعية الجديدة في آسيا، أن ثمة ارتباطاً عميقاً وأساسياً بين اللحاق، أو التقدم، وبين السيطرة على التكنولوجيا. ويتمثل أحد تداعيات السياسات الرئيسية لهذا الدرس الحاسم، في أنه يجب وضع التكنولوجيا في صميم الاستراتيجيات الإنمائية لا في مؤخرتها. ويجب ألا ينظر إليها كمجرد عنصر بسيط في التنمية، كما أنها يجب ألا تكون حكرًا على المتخصصين في العلم والتكنولوجيا. فالتكنولوجيا يجب أن تكون أحد الاهتمامات الرئيسية لكبار قادة العملية الإنمائية، في الحكومة وفي قطاع الأعمال على السواء.

وثمة درس آخر استخلص من الماضي القريب هو أن النمو السريع والتنمية لا يتماثلان. وفي هذا الصدد، فإنه من الجدير بالملاحظة أن الفرق الفاصل يتمثل في القدرات التكنولوجية. وليست درجة التحرر ولا سرعة تخلي الدولة عن المشاركة، ولا عمق التعديلات الاقتصادية الكلية، هي التي تفسر التمييز الحقيقي بين النجاح والفشل، بل التوجه وكثافة التعلم التكنولوجي. وعلى ذلك، فمن الأهمية بمكان أن يكون من المفهوم أن عمليات النمو السريعة لا تؤدي دائماً إلى تعويض ما فات أو إلى التنمية، وإنها ليست بالضرورة غير قابلة للزوال. ولكن تلك الفترات قد تكون حاسمة بالنسبة لوضع مخططات لأوجه التقدم لاحقاً.

ويتعلق الدرس الثالث بالنمو الناجح و/أو عمليات التنمية. وقد تحدث هذه العمليات على وجه التقريب في نفس المدة، وقد تميل إلى التماثل في عناصرها الأساسية. وليس هذا مجرد مصادفة. فإن ما يعنيه كذلك هو أن فرص التنمية تتوقف على الظواهر العلمية النطاق التي تؤثر على جميع البلدان في نفس الوقت. كما أنها تعني أن هناك ارتباطاً قوياً بين ما يجري في البلدان الأساسية وإمكانيات البدء أو مواصلة العملية الإنمائية في المحيط الخارجي. وباستثناء حالة البلدان الاشتراكية سابقاً في المنظومة السوفياتية. فقد كانت عمليات النمو والتنمية الناجحة في السنوات الخمسين الماضية، ايجابية في مجموعها - وتولدت فرص التنمية نتيجة الظروف التي سادت البلدان الأساسية واستفادت منها البلدان النامية التي كانت تتمتع استراتيجيات ملائمة.

وختاماً، فإن فرص التنمية هي هدف متحرك بمعنى أن ما كان صالحاً البارحة لم يعد صالحاً اليوم وإن ما هو صالح اليوم لن يكون بالضرورة فعالاً غداً. وتستجيب الاستراتيجيات الإنمائية الناجحة لفرص محددة، وهذه تعتبر متغيرة بصفة مستمرة استناداً إلى الثورات التكنولوجية. ومجرد أن الصناعات التقليدية قد أعيد تشكيلها بصورة جذرية هو أيضاً مثال على التغير في النموذج التقني الاقتصادي المحتذى.

والحاجة تدعو اليوم إلى زيادة القدرة الاستيعابية التكنولوجية بشكل ملحوظ لكل مجتمع عن طريق التنظيم الملائم. وفي هذا الصدد، يحتاج المجتمع الدولي إلى وقف الجدل العقيم حول الدولة والأسواق، وأن يبدأ في إعادة اختراع الدولة الحديثة القوية، القادرة على النهوض بالتنمية، وتحسين نوعية الحياة، والإشراف على حسن سير العمل في الأسواق.

وشددت السيدة بيريز على ضرورة أن يعمل تنظيم الدولة المتعدد الأصعدة كوسيط فعال بين المستويات العالمية والوطنية وشبه الوطنية، بحيث يفكر عالمياً ويعمل محلياً.

وأشارت إلى أهمية قدرة الاستيعاب التكنولوجية أو رأس المال البشري واقترحت أن يكون المعنى الأساسي لمصطلح "مجتمع المعرفة"، ليس السرعة أو حجم إنتاج المعرفة، بل الوصول الواسع الانتشار إليها من طرف جميع المواطنين.

وتصدى السيد كويزي (جامعة هارفرد، الولايات المتحدة) لمشكلة التنمية المالية، وهي من القضايا الحاسمة التي تواجه البلدان الفقيرة - البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى وجنوب آسيا - التي تم تجاهلها بشكل كبير في المناقشات الأخيرة بشأن العمارة المالية الدولية. وشدد على أن الشغل الشاغل لهذه البلدان الفقيرة ليس بالدرجة الأولى في كيفية إدارة الاختلالات الناجمة عن عدم استقرار تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، بل وبالأحرى في كيفية جذب رؤوس الأموال، لا سيما التمويل طويل الأجل، لدعم النمو الأسرع والمستدام. ولاحظ أن الارتفاع الهائل في تدفقات رؤوس الأموال خلال العقد الماضي، مثلاً، قد زاد من الاعتقاد بأن الاحتياجات التمويلية الإنمائية للبلدان النامية ستلبى بالتشغيل العادي نوعاً ما للسوق. ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن هناك تركيز

عال على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان متوسطة الدخل في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، في حين تم تجنب البلدان المنخفضة الدخل في مجموعها. وأيضاً ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت هي أكبر مكون للتمويل الخارجي بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، فإنها قد انخفضت خلال العقد الحالي. وهذا، ومع اقترانه بمستوى منخفض من تعبئة الموارد المحلية الناجم عن الدخول المنخفضة، يجعل من أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى وجنوب آسيا أشد المناطق الشحيحة برؤوس الأموال في العالم. وهي أيضاً من أقل المناطق اندماجاً في الأسواق المالية العالمية وترتهن ارتهاً شديداً بتدفقات المعونة المتناقصة.

وقال السيد بونتشوي إن هذا يبرز الحاجة إلى تخفيف عبء الدين، مما قد يشجع تدفقات الاستثمار الخاصة، مع تحرير الموارد لتعزيز الاستثمار المحلي لا سيما في القطاعات الاجتماعية. ومع اعترافه بالتغيرات الهامة التي طرأت على مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المتفق عليها في كولونيا، فقد أشار إلى المشكلات المتعلقة بمعايير الأهلية للمبادرة وانعدام القابلية للتنبؤ الناجمة عنها. وهو يعتقد أن معظم المسؤولية عن عكس الاتجاهات ما زالت تقع على عاتق البلدان النامية، عن طريق السياسات التي تعزز النمو، وتزيد من القدرة على التنافس وتساعد على إعادة رؤوس الأموال الهاربة. ولكن ثمة حاجة تدعو إلى العمل في الساحة الدولية كذلك من أجل التوسع في مشاركة هذه البلدان في التجارة الدولية، وتحسين إمكانيات وصولها إلى أسواق رؤوس الأموال، والتحرك على عجل نحو التنازل عن الديون وصياغة سبل خلاقية جديدة لتعبئة رؤوس الأموال طويلة الأجل وتوصيلها إلى البلدان المنخفضة الدخل.

وشدد الاستاذ فرنسيس سيتوارت (جامعة أكسفورد) على أن توزيع الدخل هو أمر غاية في الأهمية للتنمية نظراً لأنه يؤثر على تماسك المجتمع، ويحدد مدى الفقر لأي متوسط ما للدخل بحسب الفرد، وعلى آثار النمو في التخفيف من وطأة الفقر، بل ويؤثر حتى على صحة الشعوب. وأشار إلى القرائن المتراكمة الدالة على أن المزيد من التوزيع العادل للدخل يفضي إلى نمو اقتصادي أعلى. وفي حين أن الاستراتيجيات الرامية إلى المزيد من النمو المتكافئ تبدو مجدية ومستصوبة، ففي الثمانينات والتسعينات، حدث ميل شديد إلى تفاقم توزيع الدخل في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وقد قدمت عدة تفسيرات متنوعة على هذا، بما في ذلك تحرير التجارة، وتغير التكنولوجيا، وتأثير التحرير والعولمة بصورة أعم.

وقال إن التفاوت الشديد، يترجم إلى عوامل تعيق النمو، كما إنه يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وعدم اليقين، ومن ثم، إلى الاستثمار الأقل والنمو الأبطأ. واقترح الاستاذ سيتوارت استراتيجيات لتحقيق المزيد من النمو المتكافئ وهي: '١' استراتيجيات تركز على الزراعة وتلك الرامية إلى زيادة الانتاجية في القطاع الريفي؛ '٢' استراتيجيات كثيفة العمالة؛ '٣' مستويات أعلى من التعليم وانتشاره؛ '٤' إعادة توزيع الأصول (مثل اصلاح الأراضي)؛ '٥' سياسات حكومية صوب هيكل السوق، لصالح الأقل حظاً؛ '٦' رفع معدلات الضريبة والإنفاق العام لتحسين التوزيع اللاحق على الضريبة. وقال الاستاذ سيتوارت إنه من سخرية الأقدار أن المزيد من المساواة والتكافؤ يشجع على التنمية، ولكن الاتجاه يميل إلى عكس ذلك. وختم حديثه قائلاً إن الإجراءات الإقليمية المنسقة، والإجراءات الدولية الأفضل من شأنها أن تساعد على النهوض بالمساواة دون إضعاف للقدرة على التنافس. وعلى

سبيل المثال، فإن التنسيق الإقليمي للضريبة المحلية والفوائد سيسمح بتحسين التوزيع دون تقويض التنافسية، وكذلك التنسيق الإقليمي للأجور الدنيا على مستوى ملائم. وعلى المستوى الدولي، فإن الضريبة المنسقة على تدفقات رؤوس الأموال الدولية ودعم حقوق الإنسان العالمية على المستويات الدنيا للمعيشة، من شأنه أيضاً أن يساهم في تحسين توزيع الدخل. واختتم حديثه قائلاً إن البيئة الاقتصادية العالمية تتطلب استجابة اجتماعية عالمية.

وشدد الأستاذ ديباك نايار (جامعة جواهر لال نهرو، نيودلهي) على أن التنمية يجب أن تسفر عن تحسين ظروف المعيشة للناس، وهو اقتراح غالباً ما نسي في خضم اللهاث نحو الثروة المادية والاهتمامات التقليدية للاقتصادات. فالتكشف الآن من أجل الازدهار لاحقاً، لم يعد من المعادلات المقبولة. ورغم التقدم الاقتصادي الضخم، ظلت التنمية متفاوتة فيما بين البلدان وداخلها. ومن ثم، ففي عالم من الشركاء غير المتساوين، أصبحت قواعد اللعبة بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الدولية غير متناظرة من ناحية التركيب وغير عادلة من ناحية النتائج.

وشدد على ثلاث نقاط في هذا الصدد. أولاً، ثمة قواعد متباينة في ميادين مختلفة. ففي حين أن الحدود الوطنية ينبغي لها ألا تكون لها أهمية بالنسبة للتجارة وتدفق رؤوس الأموال، فإن الخطوط الفاصلة الواضحة توجد بالنسبة للتكنولوجيا وتدفق العمالة. ثانياً، هناك قواعد للبعض وليس للآخرين، مثل الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ثالثاً، إن جدول أعمال القواعد الجديدة منحاز، مثل محاولة خلق اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار، مما قد يسعى إلى التماس حقوق للمستثمرين الأجانب دون مطالبتهم بالتزامات من جانبهم. والعولمة مع اقترانها بهذه القواعد غير المتناظرة، خليفة بالحد من استقلالية البلدان النامية لدى صياغة السياسات الاقتصادية سعياً وراء التنمية.

وقال البروفيسور نايار إنه لا يوجد بلد يرغب في أن يكون مستبعداً من العولمة. فالخيار يقع إذن بين الإقحام في الاقتصاد العالمي إقحاماً سلبياً تحركه السوق، والاندماج الاستراتيجي الانتقائي الذي تؤدي فيه الدولة دوراً. والنهج السديد هو النهج الثاني. وعلى الصعيد الدولي، يجب أن تسعى الدولة إلى التأثير في قواعد اللعبة لجعل النتائج أكثر إنصافاً؛ وينبغي أن يتاح للبلدان النامية الحيز الزماني والمكاني المناسب لكي تتعلم وتستطيع تأدية دور تنافسي.

وعلى الصعيد الوطني، يجب أن تسعى الدولة إلى تهيئة الشروط المسبقة لضمان تحقيق تنمية اقتصادية أكثر عدلاً. وثمة نهجان استراتيجيان رئيسيان هما: النهج الاستباقي لدرء الاستبعاد، وهو نهج يسعى إلى وضع آليات وسياسات تكفل تقاسم ثمار التنمية على نطاق واسع. ويتطلب ذلك إدماج السياسة الاجتماعية في استراتيجية التنمية الاقتصادية. أما النهج الثاني فيمكن وصفه بالنهج القائم على رد الفعل. فهو يكبح الآثار الضارة للاستبعاد ويوفر شبكات الأمان الاجتماعي. وقد آن الأوان للتوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن التنمية، يُعنى بالإنصاف بقدر ما يُعنى بالكفاءة، ويُعنى بالتقدم الاجتماعي بقدر ما يُعنى بالنمو الاقتصادي. ويجب أن يتحول التركيز من الاقتصاد إلى الناس ومن الوسائل إلى الغايات.

وشدد البروفسور إيببي يامازاوا (معهد الاقتصادات النامية، طوكيو، اليابان) على أنه لا يمكن وقف عملية العولمة لأنها ليست من نتاج صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية، بل لأنها نشأت من الأنشطة التجارية التي استفادت كل الاستفادة من تطور العلم والتكنولوجيا. ولذلك، لما كانت العولمة اتجاها لا سبيل إلى قلبه، فليس أمام الدول من خيار سوى أن تجني أقصى ما تستطيع من فوائده وتقلل قدر الإمكان من مضاره. والاستجابة لتحدي العولمة بنجاح تقتضي رسم السياسات على ثلاثة مستويات، الوطني والإقليمي والعالمي.

فعلى المستوى الوطني، ينبغي للمؤسسات المحلية التي تسن التشريعات الخاصة بتسيير آليات السوق أن توفر أيضا شبكات الضمان والأمان الاجتماعيين لمساعدة المتضررين بالعولمة. وينبغي أن تعتمد المنظمات الدولية، مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، إلى مساعدة الجهود الوطنية التي تبذلها الحكومات عن طريق تعديل النظم العالمي.

ولما كانت الاقتصادات النامية غير قادرة جميعها على تنفيذ إصلاحاتها الداخلية تنفيذا فعالا بمفردها فإنها تحتاج إلى مساعدة الجهات التي تدرك احتياجاتها وحقوقها المحلية. وتستطيع التجمعات الإقليمية تأدية دور في هذا السياق. ولمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي يضم بين أعضائه بلدانا متقدمة ونامية، جدول أعمال فريد يجمع بين جهود التحرير الاقتصادي والتيسير (مثل تبسيط الإجراءات الجمركية ومواءمة القواعد والمعايير) والتعاون الاقتصادي والتقني لتنمية الموارد البشرية والارتقاء بالعلم والتكنولوجيا. ويمكن أن تساعد هذه التدابير على ضمان الانتعاش المطرد للبلدان التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية الأخيرة وتلافي حدوث الأزمة من جديد.

وأبدى بعض أعضاء المنتدى استعدادهم لمساعدة بلدان غير أعضاء أيضا. وفي هذا السياق، اقترح المتحدث أن يؤدي الأونكتاد دورا حافزا. ويستطيع المجتمع الدولي أن يستخدم التعاون الإقليمي على أفضل وجه كوسيلة لمساعدة البلدان النامية على الاستجابة بنجاح لتحدي العولمة.

وتحدث الدكتور ألفريد مايزلس (جامعة أكسفورد) عن الاعتماد على السلع الأساسية، فشدد على أن قطاع السلع الأساسية الذي تعتمد عليه غالبية السكان في معظم أقل البلدان نموا، يتسم بأهمية حاسمة لنقدم هذه البلدان اقتصادياً واجتماعياً. واستدرك قائلا إن إحراز التقدم في هذا القطاع يعتمد هو نفسه اعتمادا شديدا على التغيرات في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، وخاصة تغير أسعار هذه السلع. وأشار إلى أن التراجع الحالي في أسعار السلع الأساسية هو أشد وطأة وأطول مدة من الانكاس الكبير في الثلاثينات. ونتيجة لذلك، تعرضت البلدان المعتمدة على السلع الأساسية لخسائر كبيرة في معدلات تبادلها التجاري، ويحد ذلك بقوة من إمكانات نموها ويقوض الجهود التي تبذلها لإصلاح سياساتها الداخلية وإعادة تنظيم ديونها وتعبئة الموارد الخارجية.

وأضاف قائلا إن هذه المشاكل المترابطة لم تدرَس، في نظره، دراسة جادة لا في الأونكتاد ولا في أي محفل دولي آخر خلال السنوات العشرين الماضية، وهي فترة ما برحت فيها مشاكل التجارة الخارجية والسيولة

تتردى في هذه البلدان. ورأى أن ثمة حاجة عاجلة إلى وضع استراتيجية مشتركة دولية جديدة لمعالجة مشكلة التسعير وغيرها من المشاكل ذات الصلة في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية.

وينبغي أن تقوم هذه الاستراتيجية على مبادئ ثلاثة هي: '١' استخدام تشكيلة حسيمة من آليات السوق الحرة وضوابط السوق استخداما مناسباً لبلوغ الأهداف المتفق عليها؛ '٢' التمييز بين مختلف أنواع مشاكل الأسعار (مثل المستويات المنخفضة، والدورات السعريّة المتعددة السنوات، والتقلبات القصيرة الأجل)؛ '٣' دراسة العلاقة بين مشاكل السلع الأساسية والقطاعات الأخرى، ولا سيما الأسواق المالية. وختم قائلاً إن مؤتمر الأونكتاد العاشر هذا يتيح فرصة للنظر بجديّة في الاقتراح الذي قدّم في الأونكتاد الثامن لعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن السلع الأساسية.

وقال البروفسور ألان وينترز (جامعة ساسكس)، في معرض مناقشته للسياسة التجارية بوصفها سياسةً إنمائيةً، إنه يعتقد أن التجارة الحرة لا تزال خير سبيل لتعزيز التنمية، وأن الانفتاح وعدم التمييز ينبغي أن يظلّ شعاراً نرفعه في المستقبل. وأوضح أن استبدال الواردات نشأ بصورة طبيعية في بيئة رسم السياسات النظرية والعملية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فالصناعة المحلية كانت بحاجة إلى حماية شديدة ونوفح بقوة عن المعاملة الخاصة والتفضيلية في إطار الغات. ورأى أن التجارة الحرة أوفر حظاً لأن تفضي إلى التنمية، ولذلك فإن أفضل السياسات هي السياسات الحرة المتسمة بالبساطة والشفافية وقابلية التنبؤ. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تجاهل الآثار الضارة للتحرير ولا يمكن الادعاء بأن إصلاح التجارة لا يؤدي أحداً، فإنه لا ينبغي أن تصبح برامج الإصلاح رهينة بيد بعض الخاسرين. ومن المهم أن يكون توقيت التحرير وتسلسله دقيقاً، وينبغي وضع سياسات تعويضية مناسبة.

وأعرب البروفسور وينترز أيضاً عن شكوكه إزاء الترتيبات التجارية الإقليمية للبلدان النامية التي يرّجح، في نظره، أن تؤدي إلى انحراف التجارة بقدر ما تؤدي إلى إحداثها. وأشار إلى نقص الأدوات التي تتيح قياس النظم التجارية قياساً وافياً. وقال إن ذلك يحول دون تقييم نظم السياسات تقييماً سليماً ودون القدرة على تحديد المرحلة التي تكون فيها السياسة ضمن النطاق "المقبول". واعتبر أن هذا العجز عن قياس النظم التجارية يقع في صميم الصعوبة التي تحول دون الإثبات القاطع لمقولة إن الانفتاح هو خير سبيل إلى النمو الاقتصادي. ولذلك رأى أنه ينبغي للأونكتاد، الذي يصدر فعلاً بيانات عن السياسات التجارية، أن يعزز جهوده في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق عمله التحليلي لتصميم مناهج قياس وموجزات تحليلية لهذه البيانات.

وتناولت البروفسورة أليس أمسدن (معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا) ما إذا كان بإمكان البلدان التي أخذت بالتصنيع في مرحلة متأخرة، بما في ذلك البلدان ذات الخبرة الصناعية المتواضعة والبلدان التي نجحت في النهوض بالتصنيع في السنوات الخمسين الأخيرة، أن تواصل بناء قطاعاتها الصناعية في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية. فقواعد هذه المنظمة تؤيد، في نظرها، تقدم العلم والتكنولوجيا وتوفر للبلدان فرصة كبيرة كي تعزز قطاعاتها الصناعية. وتواصل أكثر البلدان تقدماً في ميدان التكنولوجيا تعزيز قدرتها التنافسية الصناعية عن طريق إعانة البحث والتطوير والتنمية الإقليمية وحماية البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تستفيد شركاتها الناشئة من الحوافز الخاصة

المتاحة لها للاستقرار في المنتزهات العلمية والمناطق الصناعية. كما أن قواعد منظمة التجارة العالمية تتسم بقدر من المرونة حيال التعريفات، فهي تنص على ضمانات وتدابير مناهضة للإغراق وكذلك تدابير للحماية من جميع الواردات إذا بلغت مستوى يهدد ميزان المدفوعات.

وليس القصد من ذلك التهوين من شأن بعض الهواجس التي أبدتها البلدان النامية حيال منظمة التجارة العالمية. وتتصل هذه الهواجس بالتجارة في قطاعي الزراعة والخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية، وحقوق الملكية الفكرية، ومعايير العمل، والبيئة. بيد أن هناك، في رأيها، عدداً غير قليل من الوسائل التي يمكن للبلدان الأقل تصنيعاً استخدامها للنهوض بصناعاتها في ظل منظمة التجارة العالمية. وأشارت أيضاً إلى أن البلدان تستطيع، للنهوض بصناعاتها، استخدام "آليات الرقابة المتبادلة" التي يستخدمها الصناعيون الناجحون لضمان استخدام الإعانات وغيرها من وسائل الدعم المقدمة للأعمال التجارية استخداماً مثمراً. وترتبط أشكال الدعم هذه بمعايير أداء موجهة نحو تحقيق النتائج وقابلة للرصد. ولا يزال بالإمكان استخدام هذه التدابير في ظل منظمة التجارة العالمية، مع أن كانت الحكومات مقيدة أكثر من ذي قبل في تحديد أهداف تصديرية كشرط للحصول على إعانات، ومع أن اشتراطات المضمون المحلي محظورة.

وقال البروفسور بيتر إيفانز (جامعة كاليفورنيا، بيركلي) إن السنوات الخمس والعشرين الأولى من الألفية الجديدة تمثل فرصة تاريخية فريدة لبناء المؤسسات. وأوضح أن الاقتصاد السياسي العالمي مبني على تدفقات المعلومات والمبادلات السوقية، ولكنه مبني أيضاً على مجموعة معقدة من القواعد التي يتطلب الحفاظ عليها وتعزيزها وجود منظمات ملموسة على الصعيدين العالمي والوطني. وأشار إلى الحاجة إلى وضع قواعد مقرونة بمؤسسات متينة لهيئة بيئة قابلة للتنبؤ. وأكد أن مشاكل اللامساواة والتقلب ستزداد سوءاً ما لم تعالج على المستوى المؤسسي. ولاحظ أن وتيرة التغيرات المعقدة في تنظيم الإنتاج والتبادل الناشئة عن العولمة هي أسرع كثيراً من وتيرة إنشاء الأطر المؤسسية لإدارة الشؤون العامة. كما أن المنظمات القائمة لإدارة الشؤون العالمية لا تزال في طور التشكيل.

وقال إن إنشاء الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز اقترن بتعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بالحماية الاجتماعية. ومن شأن الجمع بين إطار مؤسسي يرمي إلى تحقيق الانفتاح الدولي وإطار مؤسسي يرمي إلى توفير الحماية الاجتماعية أن يجعل الانفتاح مجدياً على الصعيد الاجتماعي وبالتالي ممكناً على الصعيد السياسي. إلا أن هذه المؤسسات غير كافية لأن منافعها يظفر بها بالدرجة الأولى مواطنو البلدان الصناعية المتقدمة الواقعة شمال الأطلسي، ولأنها لا تتوقع مدى دفع التغير التكنولوجي والاقتصادي لانفتاح الاقتصاد العالمي ومدى إضراره ببعده الحماية الاجتماعية.

ورأى أن الاندفاع الجديد في بناء المؤسسات ينبغي أن يكفل انتشار المنافع على نطاق العالم وتصحيح الاختلال بين الحماية الاجتماعية والانفتاح. ومن شأن تحقيق هذه الأهداف أن يجعل الانفتاح مجدياً على الصعيد الاجتماعي ومشروعاً على الصعيد السياسي. وأشار البروفسور إيفانز إلى العوائق التي تحول دون البناء المبدع

للمؤسسات، مستشهدا بردود الفعل على منظمة التجارة العالمية كمثال على هذا اللبس. وقال إن تدمير المؤسسات القائمة لن يعود بنا إلى ماضٍ أسطوري. وأكد أن البلدان النامية هي أفضل حالا في ظل نظام تجاري قائم على القواعد يحد من نفوذ البلدان الأقوى والشركات عبر الوطنية. فضلاً عن أن الفرص متاحة لتعديل القواعد.

وقال إن منظمة التجارة العالمية توفر، نظرياً، إجراءات ديمقراطية لصنع القرار، إلا أن صنع القرار، في الواقع العملي، يتسم بطابع أوليغارشي أكثر منه ديمقراطي. وقد أظهرت البلدان النامية، لدى اختيار المدير العام، في مؤتمر سياتل وقبله أن حق التصويت الرسمي يمكن أن يولد نفوذاً غير رسمي. ولدى البلدان النامية أسباب قوية لإضفاء الطابع المؤسسي على بعض وسائل تحقيق توافق الآراء بغية الاستفادة من الفرص المتاحة في السمات الخاصة لمنظمة التجارة العالمية. وقد يقتضي ذلك إدخال تحديثات مؤسسية أو قد ينطوي على الاستفادة بصورة أفضل من إمكانات المنظمات العالمية القائمة مثل الأونكتاد. وعلى البلدان النامية أن تكافح من أجل إعادة تشكيل نظام العولمة بدلاً من الإذعان لنظام يُدعى أنه غير قابل للتغيير.

وتناول السيد هانس بينسوانغر (البنك الدولي، واشنطن العاصمة) الأسباب التي تجعل من الزراعة قطاعاً في غاية الأهمية للعديد من البلدان النامية لأجل تنمية أريافها وخفض مستوى الفقر فيها. وقال إن القطاع الزراعي قمين بتحقيق النمو المطرد في المناطق الريفية وخفض مستوى الفقر فيها. ولكن ذلك لم يحدث لأسباب أهمها أن التجارة العالمية في المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية الزراعية نمت نمواً أبطأ من التجارة العامة. ولم تتمكن البلدان النامية من تحقيق نمو تجاري في الزراعة يضاهي ما حققته في الصناعة بسبب الحواجز التجارية الضخمة التي أقيمت أمام سلعها الزراعية. وأدى ذلك إلى عرقلة نمو الزراعة وتنويعها في العالم النامي.

ولا تزال هذه المعوقات التي تعترض سبيل تجارة السلع الزراعية، ولا سيما حماية المنتجات الزراعية في البلدان الصناعية، تلحق خسائر فادحة برفاهية العالم النامي، تتجاوز ثلاثة أمثال الخسائر التي تلحقها المعوقات المفروضة على تجارة المنسوجات. وهي تلغي تماماً المعونات الممنوحة من البلدان المتقدمة.

ولئن كان على البلدان النامية أن تواصل إصلاح سياساتها الزراعية فإن عليها أيضاً أن تركز على خفض المعوقات القائمة أمام تجارة المنتجات الزراعية في الجولة القادمة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. وينبغي حظر إعانات التصدير، وخفض الإعانات المقدمة للمنتجين المحليين، وزيادة فرص الوصول في ظل الحصص التعريفية، وإلغاء زيادة التعريفات على المنتجات الزراعية المجهزة، وتقليل مستوى وتشتت التعريفات المجمدة المفروضة على الواردات الزراعية.

ورأى السيد بينسوانغر أن على الأونكتاد أن يحدد وظائفه وبرنامج عمله بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وينبغي أن تشمل هذه الوظائف ما يلي: توفير محفل للبلدان النامية بشأن التجارة والمسائل المتصلة بها؛ حفظ قواعد بيانات تتصل بالتجارة وتوفير المعلومات؛ الاضطلاع بتحليلات عالية الجودة؛ توفير المساعدة التقنية في مجالات القواعد والمعايير وتسوية

المنازعات؛ الدعوة إلى تحسين الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية؛ والمساعدة على بناء ائتلافات سعيًا إلى تحقيق مواقف مشتركة بين البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

المناقشة التي تلت العروض

أكدت المناقشة الموجزة التي أعقبت عروض المشاركين أهمية التنمية البشرية والمؤسسية، والدور الحاسم الذي تضطلع به الدولة، وتراكم رؤوس الأموال، وبناء القدرات التكنولوجية، والدور الحاسم لإدارة الشؤون العالمية، هذه الإدارة التي ينبغي أن تكمل إدارة الشؤون الوطنية لا أن تحل محلها. وأبرزت التعليقات على العولمة الهواجس المتصلة بأوجه اللامساواة والتهميش، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل. وجرى التشديد أيضًا على أهمية القضايا الاجتماعية. واقترح معاملة البلدان المثقلة بالديونية والمعتمدة على السلع الأساسية معاملةً خاصةً. ورد أحدهم على ما أشارت إليه بعض العروض من خفض التدخل الحكومي فعلق قائلاً إن وجود دولة قوية كان عاملاً أساسياً لتنمية البلدان الصناعية أثناء الثورة الصناعية، ولذلك فوجودها ضروري أيضاً للبلدان النامية. وأشار أيضاً إلى مواطن الضعف في النظام الرأسمالي، وخاصة أنه يشجع بقاء الأقوى. وفيما يتعلق بالتطور التكنولوجي، جرى التشديد على ضرورة اقتناء البلدان النامية للتكنولوجيات.

وفيما يخص اتفاقات جولة أوروغواي، أشار إلى أن هذه الاتفاقات لم تحقق الفوائد المرتقبة للبلدان النامية، وأن "جدول الأعمال الإيجابي" الذي اقترحتة البلدان النامية في اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل لم يؤخذ في الاعتبار. وذكر أن فشل اجتماع سياتل مرده الخلاف الجوهرى بين البلدان المتقدمة. وأفيد أن قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف تتضمن أفضل ما حققته المساعي من أحكام لصالح البلدان النامية، وهي أحكام ينبغي جعلها نافذة وملزمة قانوناً. ودعي إلى إيجاد نظام تجاري عادل حقاً لضمان المشاركة الكاملة للبلدان النامية.